

بعد أن اختارها المواطنون في استطلاع الرأي

الاجتماع النيابي التشاوري يعتمد القضية الإسكانية أولوية دور الانعقاد المقبل

الغانم: سنضغط على الحكومة لتقديم حلول قابلة للتطبيق وسنستمر بالجولات الميدانية على المشاريع ■ اتفقنا على عقد اجتماعات دورية مع الجانب الحكومي وتكوين لجنة إسكانية لدور الانعقاد المقبل

لن نعتمد ما نتج عن الاجتماع إلا بموافقة المجلس وما اتفقنا عليه لا يعني إغفال باقي الأولويات



تصوير: صالح محمد

لجنة مراقبة بين الحكومة والمجلس لتسهيل عملية الإنجاز وطالب الحكومة بتحرير الأراضي بهدف تقليص فترة الانتظار خاصة مع وصول الطلبات الإسكانية إلى 105 آلاف طلب وأوضح أن تحرير 5 في المئة من أرض الدولة كحل للمشكلة الإسكانية. من جهته أكد النائب الماضي الهجري أن النواب وجهوا رسالة للحكومة شعارها التعاون لافتاً أنه يتطلع إلى أن تقوم الحكومة برد التحية وأن يكون لها دور محوري في حل القضية الإسكانية وأشار أنه إذا لم تقم الحكومة بدورها فسوف يستخدم النواب أدواتهم الدستورية تجاهها. وكشف النائب فيصل الكندري أن اجتماع النواب انتهى إلى شبه إجماع بأن تكون القضية الإسكانية أولوية لدور الانعقاد المقبل دون الغال لباقي الأولويات الأخرى. وأضاف أن النواب المجتمعين تناولوا فكرة تشكيل لجنة مؤقتة للشؤون الإسكانية في دور الانعقاد المقبل بهدف مراجعة القوانين السابقة والخروج بقانون جامع مانع.

لدى الحكومة عن الإسكانية فسُرحب وتعاون فهي أيضاً قضية استراتيجية هامة. وفي سياق متصل أكد النائب عودة الرويعي أن فساد المؤسسة العامة للرعاية السكنية يعتبر السبب الرئيسي لتعطل حل القضية الإسكانية واصفاً هذا الفساد بالبلاوي التي لا حصر لها. وكشف أنه تم خلال الاجتماع التشاوري الاتفاق على أن تكون القضية الإسكانية عنواناً لدور الانعقاد المقبل مشدداً أنه علي المجلس الإيهام الأولويات الأخرى التي لا تقل أهمية وقال الرويعي أن حضور 33 نائباً للاجتماع يدل على حماس نواب الأمة واستعدادهم للانجاز. وقال إن السؤال الذي يجب أن يطرح هو إذا كانت الحكومة تتفق بالحكومة فلماذا الديوان الأميري ينفذ مشاريعه بدون الرجوع للحكومة مشيراً إلى ضرورة وجود

وجداول زمني قابل للتنفيذ. وأكد أن نواب المجلس اعدوا عن تأييدهم لخطوة الزيارات الميدانية التي يقوم بها النواب للوقوف على المشاريع الحكومية مشيراً إلى أن وفد برلماننا سيزور الخميس المقبل مستشفى جابر وطريقي الجهراء وجال عبدالناصر للإطلاع على سير العمل في تلك المشاريع. من جهته أكد النائب عبدالله التميمي أن القضية الإسكانية بحاجة إلى فترة زمنية ولا يعتقد البعض حلاً بشكل سريع لأن المئة ألف طلب إسكاني ليس مجرد بيوت وحدات سكنية فقط بل هي أشبه بتعمير دولة أخرى بكامل مرافقها، مشيراً إلى أن كل قضايا الاستيطان مهمة ومعروفة لدى المواطنين إلا أنه حدد خارطة الطريق للسلمتين. وشدد التميمي: نحن في النهاية نريد إنجازاً عاماً للوطن والمواطن، فحتى لو قدمت القضية الصحية

وكشف الغانم بأن مكتب المجلس سيشكل فريقاً لوضع أولويات النواب وأولويات اللجان ورؤسائها على أن يعرض التقرير على النواب في الاجتماعات التشاورية اليناوية المقبلة. وذكر الغانم أن الحل الجذري للقضية الإسكانية يعني وجود خطة وخارطة طريق واضحة



الرئيس الغانم مترسلاً الاجتماع

خلال اللقاء. وبين أن النواب اتفقوا على طلب عقد اجتماعات دورية مع الجانب الحكومي وأن تكون هناك لجنة إسكانية لدور الانعقاد المقبل، مشيراً إلى أنه الجلسات ستكون دورية مع الحكومة لمعرفة كل تطور تقوم به الحكومة في سبيل حل هذه القضية.

على التركيز على قضية معينة تنتهي منها ومن ثم نذهب إلى قضايا أخرى. وأفاد الغانم بأنه التقى بعدد من الجامع الشبابية من الذين قاموا بتسليط الضوء على معاناتهم من القضية الإسكانية معرباً عن سعادته بال طرح الراقي في استعراضهم لمعوقات الإسكان

بالإضافة إلى اتصال 5 نواب من الخارج وأبدوا رأيهم أيضاً في موضوع هذا الاجتماع. وأوضح أن الهدف من الاجتماع هو التشاور من باب «تشاورهم في الأمر» واختيار أولي الأولويات بالنسبة لدور الانعقاد المقبل مؤكداً أن كل ما يقوم به المجلس من أعمال حالية يحتاج إلى اعتماد المجلس لها في بداية دور الانعقاد. وأفاد بأن اختيار أولي أولويات المجلس لدور الانعقاد المقبل «لا يعني بئانا ترك أو إهمال أو نسيان باقي القضايا الأخرى لكن من باب التركيز على قضية محورية رئيسية معينة نحاول أن نصل فيها إلى حلول جذرية يحسها المواطن». وقال إن النواب لن يألوا جهداً ولا وقتاً في سبيل حل هذه المشكلة إلى جانب المشاكل الأخرى إن تركت الحكومة على حل هذه القضية وفقاً لدرئتها مضيفاً أن النواب يحاولون تقديم «استراتيجية جديدة تعتمد

الحل الجذري للقضايا يعني وجود خطة وخارطة طريق واضحة وجدول زمني قابل للتنفيذ

كاتب: مصطفى كامل

قال رئيس مجلس الأمة مرقوق الغانم أن حل القضية الإسكانية التي اختارها المواطنون كأولوية في استطلاع الرأي حازت على «شبه إجماع» من النواب لكي تكون أولي أولويات المجلس في دور الانعقاد المقبل. وأضاف الغانم في تصريح صحافي عقب الاجتماع التشاوري الذي عقده مع النواب لاختيار أولوياتهم لدور الانعقاد المقبل أن اختيار القضية الإسكانية لتكون أولي الأولويات «هي خطوة في طريق الحل وليس حلاً للقضية». مشيراً إلى أنه سيقبل وجهة نظر النواب هذه إلى الحكومة التي تنتمي أيضاً أن تكون هذه القضية أولي أولوياتهم. وذكر الغانم أنه سيجادل النواب والضغط على الحكومة لتقديم حلول تنفيذية وقابلة للتطبيق وتلاسن المواطن ثم يأتي دورنا لمتابعة ومراقبة هذه الحلول». وأعرب الغانم عن سعادته للحضور الكبير للنواب خلال الاجتماع والذي بلغ 36 نائباً

النواب الحضور في الاجتماع

احمد مطيع، اسامة الطاحوس، جمال العمر، حسين قوبعان، حمدان العازمي، حمد سيف الهرشاني، خلف دميتير، خليل الصالح، خليل ايل، ركان النصف، رياض العدساني، سعدون حماد، سعود الحريجي، سلطان جعدان الشمري، سيف العازمي، طلال السهلي، عبد الكريم الكندري، عبد الرحمن الجبران.

كشف ضعف أعمال الرقابة على الاستثمارات وعدم وجود ضوابط تنظم الصرف

الحريجي يستفسر من وزير العدل عن «شؤون القصر»

للإستثمار المعتمدة لديها. حيث تبين من خلال الفحص انخفاض القيمة العادلة لمساهمات الهيئة في بعض الشركات عن تكلفتها في 31 ديسمبر 2012 وبسبب تراوح بين 28.9 في المئة و100 في المئة من دون اتخاذ الهيئة ما يلزم بشأنها. وبين التقرير أن الهيئة استمرت في تدوير بعض مبالغ الزكاة المستقطعة من المشمولين برعاية القصر بالخالفات لإحكام القانون رقم 67 لسنة 1983 في شأن إنشاء هيئة القصر من دون قيام الهيئة بإخراج كامل المبالغ للمستقطعة للزكاة. وأشار التقرير إلى عدم اتخاذ الهيئة الإجراءات المناسبة لبعض استثماراتها غير المدرة للعوائد لفترات طويلة متصلة، والتي كبرت نتيجة تخفيض رؤوس أموالها بالخسائر المترتبة بها واستمرار ترددي نتائجها.



سعود الحريجي

ولفت إلى ضعف أعمال الرقابة على الاستثمارات المسجلة بأسماء المشمولين برعاية الهيئة، وعدم وجود ضوابط تنظم الصرف من بنود حصيلته الأموال المستقطعة وفقاً لإحكام القانون، مع عدم ملاءمة بعض السياسات المحاسبية المستخدمة بالهيئة لتسجيل وعرض الاستثمارات مع طبيعة نشاطها، إضافة إلى وجود ضعف في أعمال الرقابة والتطبيق.

وأشار التقرير إلى وجود ملاحظات شابت تعاقدهم الهيئة مع إحدى الشركات لإدارة العقارات العائدة للقصر، وصرف مبالغ الرعاية

نتيجة تخفيض رؤوس أموالها بالخسائر المترتبة بها واستمرار ترددي نتائجها. ولفت إلى ضعف أعمال الرقابة على الاستثمارات المسجلة بأسماء المشمولين برعاية الهيئة، وعدم وجود ضوابط تنظم الصرف من بنود حصيلته الأموال المستقطعة وفقاً لإحكام القانون، مع عدم ملاءمة بعض السياسات المحاسبية المستخدمة بالهيئة لتسجيل وعرض الاستثمارات مع طبيعة نشاطها، إضافة إلى وجود ضعف في أعمال الرقابة والتطبيق.

وأشار التقرير إلى وجود ملاحظات شابت تعاقدهم الهيئة مع إحدى الشركات لإدارة العقارات العائدة للقصر، وصرف مبالغ الرعاية

والمسؤول وهل تم عمل تحقيق في ذلك ومعاقبة المتسببين؟

والمسؤول وهل تم عمل تحقيق في ذلك ومعاقبة المتسببين؟

الحوية يقترح انتداب مسؤولة كويتية عن الطالبات في الأردن

قدم النائب محمد الحوية اقتراحاً بانتداب موظفة كويتية للعمل كمسؤولة عن الطالبات الكويتيات في المكتب الثقافي الكويتي بالملكة الهاشمية في الأردن. وقال الحوية في اقتراحه إن جامعات المملكة الأردنية الهاشمية يوجد بها أكثر من 600 طالبة كويتية مقيمات وموزعات على جميع الجامعات، ولتلبية جميع احتياجاتهن وتسهيل جميع الأمور أمامهن. لذا فأنني أقدم بالاقترح برغبة التالي برجاء التقفل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

«نص الاقتراح» توفير، «انتداب» موظفة كويتية للعمل كمسؤولة عن الطالبات الكويتيات في المكتب الثقافي الكويتي بالملكة الأردنية الهاشمية». نظراً للغلا المعيشي في المملكة الأردنية الهاشمية فإن المخصصات التي يحصل عليها الطالب لا تغطي نفقاته بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة في النقل والمواد الغذائية والإيجارات والملابس.

لذا فأنني أقدم بالاقترح برغبة التالي برجاء التقفل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.



محمد الحوية

بسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ انْزِلُوا إِلَى رَبِّكُمْ رَاغِبِينَ مُرْتَضِينَ فَاذْكُرُوا فِي عِبَادِي وَأَجْمَلُوا حَيْثُ سَمِعْتُمْ

عزاء الخياري

انتقلت إلى رحمة الله تعالى

سعيدة سعد الخياري

زوجة المرحوم عايض صالح الرشيد

تقبل التعازي:

للرجال: منطقة الفحيحيل - قطعة ١ - شارع ١ - منزل ١٧٩
للنساء: منطقة علي صباح السالم قطعه ٧ شارع ١٣ منزل ١٤

اللهم صل على خيرنا ووالينا المرحومين